



المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية
روما، 22-24/5/1996

المشروعات الإنمائية التي وافقت عليها المديرية التنفيذية

مشروع السنغال 5655 (WIS No. SEN 0565500)

النفاذية في المجتمعات المحلية

مدة المشروع: 4 سنوات

مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج: 4 349 428 دولارا

مجموع التكاليف التي تحملها الحكومة: 1 600 000 دولار

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية.
للحصول على بيانات إحصائية تفصيلية، يرجى الرجوع إلى "اللامام القطرية عن السنغال" الصادر عن البرنامج ويمكن الحصول عليه بمجرد طلبه.

الموجز

كان لانخفاض قيمة الفرنك الأفريقي، في يناير/كانون الثاني 1994، بين جملة عوامل أخرى، تأثير سلبي على معظم فقراء المدن الذين تعرضوا لهبوط في قواهم الشرائية نتيجة لزيادة الأسعار الذي أدى بدوره إلى الحد من فرص حصولهم على الأغذية. ولذا فإن من المختتم تدهور الحالة التغذوية لهذه الطائفة من السكان ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً منها. وتعويضاً عن ذلك، تعتمد الحكومة تقديم مساعدات مباشرة لهذه الفئات من خلال تيسير إنشاء المشروعات المعتمدة على المجتمعات المحلية. ولهذا الغرض، أنشأت الحكومة الهيئة القومية لمكافحة سوء التغذية، وطلبت دعماً من الجهات المتبرعة لهذا المجال. وسوف يكون المشروع مكوناً أساسياً في برنامج شامل بشأن التغذية ومياه الشرب والأمن الغذائي والمعلومات والتعليم والاتصالات والتربية الاجتماعية، وهو المكون الذي يشترك في تمويله البنك الدولي وألمانيا ويوجه إلى النساء والأطفال.

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/96/5-C/Add.1
25 March 1996
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة للمجلس التنفيذي

- 1 الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي للعلم والاحاطة بمحتواها
- 2 وفقا لقرارات المجلس التنفيذي المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى، فإن وثائق العمل التي أعدتها الأمانة لتقدم للمجلس قد روعي فيها عنصرا الإيجاز والمعنى، لعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. يجب أن تدار أعمال المجلس التنفيذي بأسلوب عملى يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود والأمانة التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.
- 3 تدعو الأمانة أعضاء المجلس الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه المذكرة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل إبداء احتمامات المجلس التنفيذي. إن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل المجلس عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.
- 4 الموظفون المسؤولون عن الوثائق هم:

رقم الهاتف: 2301-5228	V. Sequeira	المدير الإقليمي:
رقم الهاتف: 2248-5228	B. Yermenos	رئيس القسم:
- 5 الرجاء الاتصال بأمين الوثائق ان كانت لديكم استفسارات تتعلق بارسال أو استلام الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي وذلك على رقم الهاتف التالي: (2641-5228).



تحليل المشكلة

- 1 تعتبر السنغال من فئة البلدان ذات الدخل المتوسط المنخفض، ويبلغ عدد سكانها 47 مليون نسمة يتزايدون بنسبة 2% في المائة سنوياً، ولا يزيد متوسط دخل الفرد عن 470 دولاراً موزعاً بصورة غير متساوية. وعلى الرغم من أن السنغال أحسن حالاً من بعض جيرانها من بلدان السهل، فإنها تواجه الكثير من المعوقات المماثلة مثل الأراضي القاحلة، والانخفاض منسوب الأمطار، والزيادة السريعة في عدد السكان، والاعتماد على سلعة زراعية واحدة (الفول السوداني) الذي يمثل 60% في المائة من الدخل النقدي الزراعي، والركود الاقتصادي. وتحتل السنغال الرتبة 150 من بين مجموع البلدان البالغ عددها 173 الواردة في الرقم الدليلي للفقر المتضمن في تقرير التنمية البشرية لعام 1993 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- 2 وقد شرعت الحكومة في تنفيذ برامج للتكييف والاستقرار في أوائل الثمانينيات مما أدى إلى تحرير الزراعة بصورة جزئية وتحقيق الاستقرار المالي من خلال خفض اتفاق القطاع العام. غير أن هذا التكيف الداخلي لم يكن كافياً لتحسين قدرة الاقتصاد التنافسية وتحقيق نوع من النمو الاقتصادي يترك تأثيرات عميقه على عملية التخفيف من حدة الفقر.
- 3 وخلال العقد الماضي، أدى الانخفاض الشديد في نشاطات القطاع الرسمي مقترباً بالاتجاهات القائمة منذ فترة طويلة (النمو السكاني وتدهور الأراضي والانخفاض أسعار السلع العالمية) إلى جر البلاد إلى حالة من الركود الاقتصادي الشديد والممتد.
- 4 ويمثل خفض قيمة الفرنك الأفريقي في يناير/كانون الثاني 1994 منعطفاًهما بعيداً عن سياسات التكيف السابقة. فقد وفر وسائل جديدة لاصلاح هذه الاتجاهات من خلال النهوض بالدخل الريفي عن طريق زيادة أسعار أهم مصادر الدخل لدى فقراء الريف (الفول السوداني)، وعن طريق تشجيع الصناعات الأخرى الموجهة نحو التصدير مثل الأسمدة والسياحة والصناعات الزراعية والصناعات صغيرة النطاق.
- 5 كما طبقة تدابير تهدف إلى تعزيز عملية تحويل منافع التغيير في أسعار الصرف إلى المنتجين الزراعيين: الحد من تكاليف الأجور، خفض مستويات الضرائب الانحدارية مع موازنة التدابير المالية والإئتمانية للسيطرة على التضخم.
- 6 وعلى الرغم من أن حكومة السنغال قد اتخذت، عقب خفض قيمة الفرنك الأفريقي مباشرةً، تدابير مؤقتة للسيطرة على الارتفاع الحاد في أسعار بعض السلع الغذائية وغير الغذائية الأساسية، حيث زادت هذه الأسعار بما يتراوح بين 30% و 40% في المائة خلال النصف الأول من عام 1994. وأدى ذلك، في المدى القصير، إلى نقص الدخل وتدهور فرص الحصول على الأغذية من جانب أكثر الفئات تعرضاً ولاسيما فقراء المدن الذين كانت أسرهم معرضة بالفعل للمخاطر قبل خفض قيمة الفرنك الأفريقي (تمثل الأغذية 70% في المائة من ميزانية هذه الأسر).
- 7 ونظراً لأن معظم هذه الأسر يعمل في قطاع الخدمات أو في التجارة صغيرة النطاق، لم يكن لديها أية منافع تعويضية من الانتاج كما حدث في المناطق الريفية. وكان عليها، لذلك، أن تواجه المبروت الشديد في القوة الشرائية نتيجة لزيادة الأسعار. وسوف تستمر الحالة التغذوية لفقراء المدن في التدهور ما لم يستطعوا خفض نفقاتهم غير الغذائية بما يوازي الخسارة الحقيقة في الدخل وتحويل هذا الخفض إلى النفقات الغذائية.



— وقد أجرى تقييم للمتغذيين خلال اعداد المشروع الحالى. وقد أوضح هذا التقييم أن أسر فقراء المدن قد خفضت بالفعل من عدد الوجبات التي تتناولها يومياً (من ثلاث وجبات الى وجبتين بل ووجبة واحدة في بعض الأحيان). وزاد عمل النساء خارج المنزل لزيادة دخل الأسرة، وأنه يبدو أن الدخن قد حل محل الحبوب الأكثر تكلفة (الأرز)، كغذاء أساسى.

— وظلت معدلات سوء التغذية بين الرضع دون تغيير طوال العقد، وذلك عند مستوى 30 في المائة من الأطفال الذين يعانون نقص التغذية المزمن¹). وتشمل أسباب سوء التغذية انعدام الأمن الغذائي والأمراض المتقطعة ونقص معارف الأمهات عن أساليب التغذية الجيدة وانعدام فرص الحصول على مياه الشرب.

— وقد تبين من المسح الأسرى الأخير(1992)، الذى أجرى في إطار الأبعاد الاجتماعية للتكيف، أن 29 في المائة من الأطفال دون الخامسة يعانون سوء التغذية المزمن. وتبدأ هذه الظاهرة خلال فترة الحمل حيث يولد نحو 10 في المائة من الرضع ناقصي الوزن. وتبين أن نقص فيتامين (أ) يعتبر مشكلة كبيرة من مشكلات الصحة العامة وذلك خلال عملية مسح أجريت في إقليم لوغا حيث وجدت شواهد إكلينيكية على نقص فيتامين (أ) (على 4ر7 في المائة من الأطفال Rankins1993). وعلاوة على ذلك، تعتبر الأنميما الناجمة عن نقص الحديد مشكلة خطيرة حيث تشير التقديرات إلى أن 63 في المائة من الأطفال يعانون من الأنميما. كما يثير نقص اليود القلق وإن كان ذلك أساساً في الأقاليم البعيدة عن البحر.

— ومن ناحية أخرى، تتزايد مشكلة سوء التغذية في المدن بسرعة نتيجة للنمو السريع في عدد سكان المدن (بنسبة 4 في المائة في داكار مقابل معدل النمو القومى البالغ 2ر7 في المائة). ويعتبر سوء التغذية أكثر وضوحاً في داكار، حيث يعاني منه 23 في المائة من السكان، عن المدن الرئيسية الأخرى في غرب أفريقيا (22 في المائة في أكرا، و 18 في المائة في كوناكري، و 11 في المائة في أبيدجان). غير أن من الواضح أن هذه النسبة تقل عن المتوسط القومى، حيث أن هناك اختلافات شاسعة في معدلات الاصابة بسوء التغذية اعتماداً على الحالة الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة من داكار التي يعيش فيها الطفل. فعلى سبيل المثال، فإن نسبة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية المزمن في جوبيدياواي تزيد 6ر1 مرة عنها في ميديينا. بل انه توجد فوارق حتى في نفس الضاحية وذلك اعتماداً على ما اذا كانت هذه الضاحية من المناطق العشوائية أم من المناطق المخططة.

— وقد أوضحت الدراسات مدى سوء أساليب التغذية التكميلية في بداية تطبيقها. وتوصى منظمة الصحة العالمية بممارسة الرضاعة الطبيعية فقط لفترة الأشهر الأربعى إلى الستة الأولى حيث تصبح الأغذية التكميلية ضرورية بعد ذلك. وسيؤدى هذا الأسلوب إلى الحد من مخاطر الإسهال على وجه الخصوص ومن ثم تجنب مخاطر سوء التغذية. أما في السنغال فان ما لا يتجاوز سبعة في المائة من الأطفال دون الأربعة أشهر هم الذين يحصلون على الرضاعة الطبيعية فقط. وفيما بين الأطفال من الشهر السادس إلى الشهر التاسع، لا يحصل سوى 29 في المائة على تغذية تكميلية كافية.

¹ يتضح سوء التغذية المزمن (أو توقف النمو) عندما يكون ارتفاع الطفل مقابل العمر أقل من 2 من وحدات الانحراف المعيارية عند نقطة الوسط بين السكان المراجعين.



— كذلك فان انخفاض كثافة الطاقة في أغذية الرضاع يعتبر مشكلة. فأكثر أغذية الطعام شيوعا هي عصيدة الدخن ("الروبيه")، ولا يحصل الطفل الذى يجرى فطامه الا على 200 مليلتر من العصيدة في كل وجة. وعلى ذلك فانه لا يحصل الا على 70 سيرا حراريا وغرامين من البروتين في كل وجة، وهى كميات لا تكفى الى حد كبير، خاصة وأن الطفل لا يحصل الا على وجبتين أو ثلاث يوميا (يوصى عادة بخمس وجبات يوميا). وبلغ النقص في الطاقة الغذائية نحو 20 في المائة بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 24 و 35 شهرا في المناطق الحضرية الفقيرة.

— وقد أعلن في أوائل التسعينيات عن برنامج متسبق للتغذية القومية مدته خمس سنوات (1991-1996)، الا أنه لم ينفذ منه سوى قدر ضئيل. وتعتمد الجهود الجارية الآن لتحديد ومعالجة سوء التغذية اعتمادا أساسيا على التوعية الصحية من جانب موظفى المراكز الصحية. ولا يضع ذلك المزيد من الأعباء على كاهل الموظفين المنشغلين بالفعل بالأعباء فحسب، بل انه ليس أبشع الطرق لمعالجة سوء التغذية بين الفقراء، اذ أنه آخر من يتوقع منهم السعي للحصول على رعاية صحية وقائية.

— وقد اقترحت وزارة الصحة لذلك اعادة تشكيل برنامج التغذية وحماية الصحة العامة من خلال اعادة تحديد دور لجنة الأمهات مقابل لجنة الصحة. كما أدخلت فكرة تطبيق الامركرية على عملية رصد النمو وتركها للمجتمعات المحلية، وادراج النشاطات التغذوية في جميع المجموعات النسائية.

— وقررت الحكومة تقديم المساعدات المباشرة لبعض الفئات الحساسة من خلال تيسير اقامة المشروعات الموجهة الى الأسر أو المجتمعات المحلية والتي تهدف الى تجنب حدوث المزيد من التدهور في معدلات سوء التغذية المرتفعة بالفعل. ولهذا الغرض أنشأت رئاسة الجمهورية هيئة قومية للكفاح ضد سوء التغذية وطلبت الدعم من برنامج الأغذية العالمي والبنك الدولى في هذا المجال. وتألف عناصر البرنامج المقترح من: (أ) مشروع للتغذية بدعم من التغذية التكميلية (برنامج الأغذية العالمي)، (ب) مشروع لل المياه لتلبية احتياجات الأسر الفقيرة في نفس المناطق المستهدفة (المانيا من خلال KfW)، (و) ح (برنام رائد للأمن الغذائي في مناطق الفقر الريفي المستهدفة) (البنك الدولي)، (و) د (و حزمة من نشاطات التعبئة الاجتماعية) (البنك الدولي)، (و) ه (حزمة من المساعدات الفنية والإدارية والتدريب) (البنك الدولي)، (و) و (نظام للادارة والمعلومات للاضطلاع بأعمال الرصد والتقييم) (البنك الدولي). وترتبط جميع هذه العناصر ارتباطا وثيقا ببعضها البعض لدرجة أنه لا يمكن تنفيذها بصورة منفصلة.

أهداف المشروع ومحركاته

— تمثل الأهداف، في الأجل الطويل، في تعزيز القدرات الإدارية للمجتمعات المحلية على الاضطلاع بالتدخلات المتعلقة بال營ية والصحة الأساسية، والاشتراك مع الحكومة في تنفيذ الاستراتيجية القومية لتوفير التغذية وما يتصل بها من خدمات صحية وتوسيع نطاق الحصول عليها.

— أما الأهداف قصيرة الأجل للمشروع فهي:

(أ) الحد من تدهور الحالة التغذوية للأطفال دون الثالثة والأمهات الحوامل والمرضعات في المناطق المستهدفة شبه الحضرية الفقيرة،

(ب) المساعدة في زيادة فرص وصول خدمات الرعاية الصحية الأولية الى المنتفعين (رصد النمو والتلصين والترويج)،



(ج) الشروع في تغيير السلوك التغذوي للأمهات ولا سيما من حيث الرضاعة الطبيعية والفطام وعلاج الاسهال.

دور المعونة الغذائية

19 – ستسخدم الأغذية فيما يلي:

(أ) توفير أغذية تكميلية للأطفال الرضع الذين يعانون سوء التغذية والذين تتراوح أعمارهم بين ستة و 12 شهرا، والأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين السنة والثلاث سنوات، والحوامل والمرضعات اللاتي سيجري اختبارهن من بين أشد الأسر فقرا.

(ب) كعنصر لتحويل الدخل إلى السكان الفقراء المعرضين للمخاطر في المناطق المستهدفة من أجل تعزيز الأمن الغذائي الأسري.

(ج) حت أولئك الذين في حاجة إلى مساعدة على الانتظام في مراكز التغذية المجتمعية،

(د) إقامة الدليل أمام المستفيدين على أن العناصر التغذوية التكميلية سوف تعجل بوتيرة الشفاء من سوء التغذية ومن ثم تعزيز عنصر التوعية التغذوية (وهو نشاط سيعمل على تغيير سلوك الأمهات ازاء اعداد أغذية الفطام وتغذية الأطفال).

المدخلات الغذائية ومبررات السلع

20 – استخدمت الخطوط التوجيهية الحالية الخاصة بمواصفات المنتجات من الأغذية المخلوطة والمدعمة المنتجة محلياً في اختيار المكونات، وتحديد المستحضرات واقتراح علمية تصنيع المنتجات التي ستستخدم في المشروع. وقد خلص الأمر إلى ما يلي:

(أ) ينبغي استخدام منتج واحد، كما يجب أن يكون هذا المنتج مناسباً للاستخدام كغذاء تكميلي من جانب المستفيدين (الرضع والأطفال والحوامل والمرضعات)،

(ب) ينبغي أن تعتمد الأغذية المخلوطة على العناصر المتاحة عملياً إلى أقصى حد ممكن، وأن تستخدم الدخن بوصفه القاعدة الأساسية من الحبوب، والحمص/فول السوداني كمصادر رئيسية لعناصر البروتين والطاقة التكميلية،

(ج) يجرى تحميص الحمص/الفول السوداني للحد من العناصر المضادة للتغذية (المواد المعاقة للتربيسين وغير ذلك من العناصر الحساسة للحرارة الموجودة عادة في البقول)، والاقتصاد في وقت الطهي وفي الوقود،

(د) نظراً لتوقع انتشار الاصابة بنقص الفيتامينات والمعادن بين المستفيدين، ينبغي استخدام هذه العناصر في المنتج من أجل توفير نحو ثلثي المعدل اليومي الموصى به لكل 100 غرام من المنتج،

(هـ) ينبغي أن يصلح المنتج للتجهيز بتكليف منخفضة بواسطة صناعات الأغذية السنغالية دون أية استثمارات اضافية، وأن يكون صالحًا كذلك للتجهيز بواسطة المؤسسات الصغيرة أو الجماعات المجتمعية.



(و) ينبغي تجهيز المنتج وتغليفه وتوزيعه بطريقة تقلل، الى أدنى حد، من اصابته بالحشرات وتحول دون تعرضه للتلوث الخطير.

مكونات المنتج وصيغة تحضيره

21 – استنادا الى الاحتياجات العامة المشار اليها أعلاه، تصبح مكونات المنتج وصيغة تحضيره كما يلى:

النسبة (في المائة)	المكونات
55,0	دقيق الدخن بعد نزع القشرة
23,6	الحمص بعد تحميصه ونزع قشره
11,0	الفول السوداني بعد تحميصه ونزع قشره
10,0	السكر
0,1	فيتامينات مختلطة (أ، ج، ب1، ب2، ب12 والنياسين وحامض الفوليك)
0,3	معادن مختلطة (كالسيوم وزنك وحديد)
100,0	المجموع

22 – وقد حسبت تكاليف الأغذية المخلوطة المستخدمة في الصيغة الواردة أعلاه بنحو 500 دولار للطن الواحد من هذا المنتج بعد إعداده وتعبئته وذلك استنادا الى قائمة الأسعار التي وردت من مختلف المصانع المحلية. وسوف يوفر المنتج الكميات التالية من البروتين والدهون والألياف والطاقة لكل 100 غرام:

الكميات على أساس جاف (دون رطوبة)	كما هو 7 في المائة رطوبة	الخصائص
16,2	15,0	البروتين (في المائة)
8,2	7,5	الدهون (في المائة)
2,1	1,9	الألياف (في المائة)
410,0	370,0	الطاقة (السعرات لكل مائة غرام)

23 – وستكون هناك حاجة الى ما مجموعه 370 طنا من الأغذية المخلوطة خلال فترة المشروع البالغة أربع سنوات. ويحتاج انتاج هذه الكمية الى 530 طنا من دقيق الدخن بعد نزع اللحاء و 503طن من الحمص بعد تحميصه ونزع قشره، و 701 طن من الفول السوداني بعد تحميصه ونزع قشره سيجرى شراؤه محليا، فضلا عن 637 طنا من السكر و 36 طنا من خليط المعادن وفيتامينات سيجرى استيرادها.

24 – وينبغي أن يتمكن البرنامج، في ضوء الاستراتيجية المشار اليها أعلاه، من تمويل هذه المشروعات من خلال تحويل كميات من القمح 17 500 طن (و/أو الأرز) 7 طن (إلى نقود. ويجرى عادة استيراد هاتين الساعتين من الحبوب بكميات كبيرة نظرا لأن الانتاج المحلي لا يكفى لتلبية الطلب. ويتمتع البرنامج بخبرات في مجال تحويل المعونة الى نقود في السنغال وذلك من خلال مشروع السنغال 3056.

25 – وسيتعين وضع خطة محددة للتأكد من نوعية الأغذية التكميلية وذلك لضمان تصنيع وتوزيع هذه الأغذية وفقا للموافقات المشار اليها أعلاه. وتحقيقا لهذه الغاية، وضع معهد تكنولوجيا الأغذية نظاما لتغطية المراقبة الحرجية لتحليل



المخاطر وفقا للخطوط التوجيهية التي أعدتها هيئة الدستور الغذائي، وسوف يدرج البرنامج هذا النظام في مواصفات الشراء وعمليات الانتاج.

إستراتيجية المشروع

26 - ستولى الهيئة الرئيسية لاستصال الجموع مسؤولية تنسيق المشروع، وتوجهات السياسات. وأوكل تنفيذ المشروع الى " وكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية". وقد اكتسبت هذه الوكالة، وهي مؤسسة مستقلة ذات شخصية قانونية خاصة وتتمتع بقدرات ادارية وتنفيذية كبيرة، خبرات قيمة من تنفيذ المشروعات فى المناطق الحضرية بمشاركة أعداد كبيرة من المنفعين (مشروع السنغال 3867) (التوسيع الأول)).

27 - وسوف توكل الوكالة عملية تشغيل المراكز، بموجب علاقات تعاقدية محددة، الى مقاولين صغار مدررين خصيصا للقيام بهذه الأعمال مثل الجمومعات السائبة والروابط المجتمعية والجماعات الشبابية. وستشرف عليهم منظمات غير حكومية و"مجموعات من أصحاب المصالح"، سيجري التعاقد معها وتدربيها لهذا الغرض، وترفع تقاريرها الى " وكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية". وسوف تتولى (الجانب التوجيهي) المشكلة من الرعاء الدينيين المحليين ورؤساء الأحياء ومختلف الجمومعات والروابط المحلية تقديم المشورة والاشراف العام.

28 - وستترشد أعمال التنفيذ بدليل مفصل عن الاجراءات، وهو الدليل الذى سينص، بين جملة أمور أخرى، على الفحص التغذوى لاختيار الجمومعات الحساسة، ومعايير الانضمام للبرامج التغذوية والخروج منها لاختيار المشار إليه بتجنب الاعتماد على المعونة والصلات على النظام الصحى لضمان عملية الاحالة وزيادة تعطية التحسين ومعالجة المخاف عن طريق الفم، وازالة الديدان، وغير ذلك من الخدمات الصحية الأساسية، كما سينضم الدليل معلومات مفصلة عن المعايير الموضوعية للاستهداف الذى يحقق مردودية تكاليفه والمؤشرات النوعية لرصد تنفيذ المشروع.

29 - وتمثل المعايير الأربع الرئيسية للاستهداف فيما يلى: اختيار الواقع (المناطق الفقيرة شبه الحضرية)، والخصائص الديموغرافية (الحوامل والمرضعات والأطفال في الفئة العمرية 6 أشهر الى 36 شهرا)، الحالة التغذوية (الذين يعانون من سوء التغذية وأو عدم زيادة الوزن)، وخصائص الأغذية المخلوطة (لا يستهلكها الذكور البالغون بصورة عامة بالنظر الى العادات الغذائية التقليدية). والواقع المستهدفة خلال السنة الأولى من المشروع هي 13 حيا: 8 في بيكون وجويد ياواى في منطقة داكار، وواحد في دبوريل، واثنان في كاولاك لمنطقة كاولاك، واثنان في مدينة زيجيونيكور. وسيجرى بالاشتراك مع وكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية تحديد الأحياء التي سيتم فيها إنشاء مراكز التغذية المجتمعية في السنوات الثانية والثالثة والرابعة من المشروع وذلك خلال الربع الأول من كل سنة تالية.

30 - سيجري تحديد بنية أساسية صحية للاحالة لكل مركز، كما سيجري تحديد الشخص الذي سيستقبل الأطفال المحليين في كل بنية أساسية صحية. وستخضع مراكز التغذية المجتمعية للاشراف شهريا من جانب موظفى الصحة.

31 - وعندما لا تتوافق بنية أساسية صحية بالقرب من المركز، سيعاون مشروع الصحة الجارى الذى يموله البنك الدولى (Cr2255SE) في هذا المجال لضمان اقامة منشآت جديدة، على أساس الأولوية، في هذه المناطق المستهدفة. وعلاوة على ذلك، سيوفر هذا المشروع الأموال اللازمة لتدريب موظفى الصحة على ادارة الأطفال الذين يعانون سوء التغذية وعلى التوعية التغذوية. ويعمل المسؤول الطهى للمنطقة كجزء من لجنة التغذية في المنطقة، وسوف يتلقى تقارير شهرية عن سير العمل في المشروع. أما على المستوى القطري، فسوف تمثل وزارة الصحة في هيئة التغذية القومية. وستكون علاقات العمل بين المشروع ومختلف جانب التغذية والصحة على جميع المستويات جزءا من اتفاقية توقع بين جميع الأطراف المعنية.

32 - وبغية التحفيز على اجراء تغييرات ايجابية في سلوك السكان المستهدفين وتعزيز قدراتهم على ادارة مشكلاتهم التغذوية والصحية وما يتصل بها من مشكلات، سيجري وضع برنامج للتوعية الاجتماعية، والمعلومات والتعليم والاتصال لخدمة النساء اللاتى يساعدن في هذه المراكز.

33 - وستجرى تعبئة الأغذية المخلوطة ونقلها الى المخازن المركزية التابعة للجنة الأمن الغذائي ثم توزيعها، حسب الاحتياجات، في كميات صغيرة على المراكز حيث سيتم حفظ المخزونات في غرف تخزين آمنة. وسوف يحصل كل



مستفيد على حصة أسبوعية تبلغ 700 غرام من الأغذية المخلوطة لمدة ستة أشهر. وسيستخدم الموظفون أكواب القياس لهذا الغرض.

34 - وسيحصل كل مستفيد أو مجموعة من المستفيدين (أفراد الأسرة المستحقين) على وعاء من البلاستيك سعة لترتين أو خمسة لترات ببغاء محكم للاحتفاظ بالأغذية المخلوطة. وسيتم تحديد أولوية منفصلة للنساء والأطفال باعطائهما لوناً معيناً ووضع علامات مطبوعة عليها توضح أنها صادرة عن المشروع، كما ستحمل بعض التوجيهات المطبوعة لمساعدة الأمهات على استخدام المنتج بطريقة سليمة. وسوف تقدم هذه الأوعية في اليوم الأول من التوزيع وهي من الصلابة بحيث تصلح للاستخدام المستمر طوال فترة الاشتراك في المشروع.

35 - ومن المتوقع أن تعد الحصص الفردية بواسطة الأسر في شكل عصائر وذلك بسلقها في الماء (وفقاً لطرق الطهي التقليدية)، واستهلاكها في وجة واحدة بواسطة النساء وفي جيبين أو ثلاثة بالنسبة للأطفال.

36 - وسوف تنظم جلسات رصد شهرية للنمو بواسطة موظفى مركز التغذية المجتمعية المدربين على هذه العملية بصورة خاصة. وسيجرى تسجيل عمر وزن جميع الأطفال المشاركون في برنامج التغذية وذلك على خرائط تسجيل النمو، وستحصل الأمهات على المشورة بشأن مدى تقدم أطفالهن. وعلاوة على ذلك، إذا اقتضى الحال، سيحال الأطفال إلى الواقع والماكرون الصحية التي تديرها وزارة الرعاية الصحية لتلقي الرعاية الوقائية أو العلاجية.

37 - وسيحصل من المتنفعين الذى سيحصلون على جميع جوانب الخدمة (أى التغذية التكميلية، ورصد النمو، والمعلومات والتعليم والاتصالات) (مبلغ 50 فرنكاً إفريقياً أسبوعياً مقابل اشتراكهم). وستدير وكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية الرسوم المجتمعية، وتقوم بمراجعةها واستخدامها في تشغيل مراكز التغذية المجتمعية، وفي مواجهة الأوضاع غير المتطرفة، وسيجري ضمان الشفافية والوضوح من خلال توعية المتنفعين بالأسعار التي ينبغي عليهم دفعها ومن خلال تقديم الحسابات واستخدام الأموال إلى اللجنة التوجيهية لمركز التغذية المجتمعية.

المتلقعون والمنافع

38 - سيكون المتنفعون المباشرون من المشروع هم النساء والأطفال دون غيرهم. ويتوقع الوصول بالمنافع إلى 35 000 متنفع في 400 مركز خلال فترة المشروع، منهم 230 من الرضع والأطفال و120 000 من الحوامل والمرضعات (للحصول على تفاصيل ذلك يرجى الرجوع إلى الملحق الأول).

39 - وفيما يلى معايير الالتحاق بالبرنامج والخروج منه التي ستطبق في المناطق المستهدفة:
الحوامل: يمكن لأى حامل تعيش في المنطقة المستهدفة أن تلتحق بالبرنامج خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة من الحمل وحتى تاريخ الوضع (الخدمات المقدمة هي المعلومات والتعليم والاتصالات، والاحالة إلى المراكز الصحية والأغذية).
المرضعات: يمكن لأى مرضع تعيش في المنطقة المستهدفة أن تلتحق بالبرنامج اذا:

- كان لديها طفل يقل عمره عن ستة أشهر (حتى وصوله إلى سن ستة أشهر).
- كان لديها طفل مصاب بسوء التغذية في الفئة العمرية ستة أشهر إلى 24 شهراً (الخدمات المقدمة: المعلومات والتعليم والاتصالات والأغذية).

الأطفال: يمكن لأى طفل فيما بين ستة أشهر و36 شهراً يعيش في المنطقة المستهدفة أن يلتحق بالبرنامج لمدة ستة أشهر اذا:

- كان يعاني أو كانت تعانى من سوء التغذية (المستويات المعتدلة أو الشديدة من سوء التغذية وفقاً لمعدلات الوزن إلى الطول)،
- كان شقيقاً أو كانت شقيقة لطفل يعاني من سوء التغذية يتراوح عمره بين 6 أشهر و36 شهراً كان قد قبل في البرنامج (الخدمات المقدمة: رصد معدلات النمو، الاحالة إلى المراكز الصحية والأغذية)،
- لم يكن قد اكتسب أو لم تكن قد اكتسبت وزناً فيما بين ثلث جلسات متتابعة من جلسات رصد الوزن حتى إذا كان مايزال أو كانت متزال في المنطقة الخضراء (الخدمات المقدمة: رصد معدلات النمو والاحالة إلى المراكز الصحية).



وسيخرج الطفل من البرنامج بعد ستة أشهر اذا كان قد وصل أو كانت قد وصلت الى الوزن العادي أو اكتسب أو اكتسب وزنا خلال الجلسات الثلاث الأخيرة لرصد الوزن. أما اذا ظل الطفل في المنطقة الصفراء أو الحمراء من مخطط النمو أو أخفق في اكتساب الوزن خلال الجلسات الثلاث الأخيرة لرصد الوزن، فيظل في البرنامج الا أنه يحال الى أحد المراكز الصحية.

40 - لا يصبح الأطفال مؤهلين للحصول على الأغذية التكميلية اذا لم يكونوا في رفقة الشخص الذي سيرعاهم. ويتعين أن يحضر هذا الشخص جلسات المعلومات والتعليم والاتصالات.

41 - وخلال السنة الأولى من المشروع، سيكون خبراء التغذية، التابعين لوكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية، مسؤولين في نهاية السنة أشهر، عن تحديد أولئك المتفعدين الذين يحتاجون الى الاستمرار في البرامج وتقديم المشورة لهم. أما بالنسبة للسنوات التالية فسيجري تحديد المجموعات المجتمعية، القادرة على هذا العمل، وتوفير التدريب لها على هذا الأساس.

42 - سيجرى، في بداية كل عام، تعداد للسكان المستهدفين في المناطق المختارة وذلك من أجل (أ) التأكد من صحة قاعدة البيانات المستخدمة في تحقيق الاستهداف، و (ب) فحص الأطفال دون سن ثلاث سنوات لتحديد المصايبين بسوء التغذية وذلك باستخدام معدلات العمر والوزن والطول. وسيتولى اجراء التعداد شركة خاصة سيطلب منها استخدام أعضاء مراكز التغذية المجتمعية في أعمال المسح. وسيطلب من خبير استشاري في القيام بعملية مراقبة نوعية هذا التعداد الذي سيكشف أيضاً امكانية استخدام البيانات في أغراض التقييم. وسوف تدرج البيانات الخاصة بكل أسرة في المنطقة المستهدفة في برنامج للحاسب الآلي سيتولى تحديد الأسر المعرضة لخطر الاصابة بسوء التغذية. وسيتلقى الأطفال الذين يعانون سوء التغذية والذين لا يذهبون الى المراكز زارات منزلية من موظفي مراكز التغذية المجتمعية لتشجيع الأمهات على المشاركة في المشروع.

43 - وسيحصل كل طفل ترى مجموعة التعداد أنه يعاني سوء التغذية أو أن عمره يقل عن ثلاث سنوات ويتمي لأسرة لديها طفل يعاني سوء التغذية على "بطاقة برنامج" صالحة لمدة ستة أشهر. وسيجرى في كل مرة يذهب فيها الطفل الى مركز التغذية، تدقيق المعلومات الواردة فيها مع وضع التاريخ واسم المركز عليها.

44 - ويتمثل التأثير المباشر في وقف التدهور في الحالة التغذوية لمعظم الفئات الحساسة في أشد المناطق الحضرية فقراً، أي 230 000 طفل من الأطفال الذين يعانون سوء التغذية دون سن الثالثة و 120 000 حامل ومريض. وسيحصل عدد اضافي يبلغ 119 000 على خدمات من مراكز التغذية المجتمعية الا انهم لن يصلوا على أغذية تكميلية مما يصل بمجموع السكان المستهدفين الى 469 000 نسمة. واستناداً الى التقديرات الأولية، يتوقع أن يصل المشروع الى نحو 25 في المائة من أطفال المدن الذين يعانون سوء التغذية.

45 - وستؤدي نشاطات التوعية التغذوية التي يدعمها المشروع الى الحث على اجراء تغييرات في السلوك، واتباع أساليب محسنة لتغذية الطفل مما سيؤدي الى تحسين تغذية الأطفال دون الثالثة. وستؤدي زيادة الوصول الى مياه الشرب النظيفة من خلال العنصر البراجمي الخاص بـالمياه الى الحد من الاصابة بالاسهال والأمراض التي تحملها المياه والتي تؤثر في الحالة التغذوية لنحو 174 000 نسمة من المقيمين في الأحياء المستهدفة خلال السنة الأولى من العمليات. وكما تبين، خلال المرحلة التجريبية في الأحياء حيث توجد مراكز التغذية المجتمعية بالقرب من أحد المرافق الصحية، سيؤدي المشروع أيضاً الى زيادة الطلب على الخدمات الصحية واستخدامها.

46 - وسينشئ المشروع (أولاً مرة) طاقة محلية لأداء الخدمات التغذوية التي يديرها المجتمع المحلي وذلك بنفس الكفاءة التي يتحلى بها القطاع الخاص سواء من حيث الادارة او احتواء التكاليف الادارية. كما سيشهد المشروع في بناء قدرات المنظمات غير الحكومية من خلال توفير التدريب لعدد مختار منها في مجال الارشاد على مراكز التغذية المجتمعية وطرق المعلومات والتعليم والاتصالات. وأخيراً سيؤدي التعاون الأوثق بين المنظمات غير الحكومية وخدمات الصحة العامة الى تحسين أداء البرامج الاجتماعية الموجهة نحو خدمة أشد الأسر تعرضاً للمخاطر.



دعم المشروع

- 47 – عينت الحكومة وكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية كوكالة تنفيذية لهذا المشروع. وبغية ضمان تمكن الوكالة من توسيع نطاق هذه الصفة بفعالية لتشمل المهمة الأشمل المتعلقة بتنفيذ برامج التغذية المستندة الى المجتمعات الخلية، سيضم قسم ادارة التغذية الذي أنشئ حديثا في اطار هذه الوكالة عددا صغيرا من الموظفين الفنيين المتخصصين في مجالات التغذية، والصحة، والمياه، والعلوم والتكنولوجيا والاتصالات، والتبعة الاجتماعية والرصد والتقييم.
- 48 – وسيجري انشاء لجان توجيهية تتالف من القادة المحليين، وجموعات المصالح الاقتصادية المحلية وممثلين عن السلطات المحلية. وستحصل هذه اللجان على دعم من اللجان الفرعية التي أنشئت حول المراكز المختلفة.
- 49 – وستكون اللجان بمثابة آليات للاتصالات والتنسيق فيما بين جميع المعينين المحليين بالمشروع، ووسيلة للمجتمعات المحلية للإشراف ولتحديد المشكلات وحلها.
- 50 – وستنظم حملات في أجهزة الاعلام الجماهيرية مهدف الى توعية الجمهور العام بالمشكلات التي يعالجها المشروع ووسائل حلها.
- 51 – وسوف تسهم المنظمات الدولية مثل اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية في اعداد برنامج المعلومات والتعليم والاتصالات، وتقدم المساعدات الفنية لعقل نظام الرصد والتقييم. وستشارك هذه المنظمات، أيضاً من خلال الخدمات الصحية في برامج مكافحة النقص في المغذيات الدقيقة، في نشاطات الصحة الأولية بما في ذلك التحصين ومعالجة الجفاف عن طريق الفم.
- 52 – وبغية اقتصار الطابع الرسمي على عمليات التنسيق فيما بين وزارة الصحة وكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية، ستوقع اتفاقية تحدد الآليات التي يمكن من خلالها أن تقدم المراكز الصحية الخدمات اللازمة (الفحص الشهري، والتأهيل التغذوي، وازالة الدود، وتسلیم المغذيات الدقيقة، وغير ذلك).

البنود غير الغذائية

- 53 – سيجري الاتصال بالجهات المترقبة لتقديم أوعية بلاستيكية للأغذية المخلوطة. ويقوم العديد من الشركات في السنغال بت تصنيع أوعية جيدة النوعية بأسعار تنافسية. ويلزم توفير مبلغ قدره 250 000 دولار لذلك.
- 54 – وبغية توفير الرصد الأفضل لعمليات انتاج الأغذية المخلوطة، ومراقبة جودة المنتج النهائي، سيلزم تعيين خبير في تكنولوجيا الأغذية على أساس دائم. وسيطلب من الجهات المترقبة تقديم المساعدة من خلال المشروعات العاملة. وسوف يقدم هذا الخبرير أيضا مساعدات فنية للمؤسسات الصغيرة التي ستتولى انتاج الأغذية المخلوطة في المستقبل.

الرصد والتقييم

- 55 – سيقوم البنك الدولي، كما أشير في الفقرة 16، بتمويل نظام الرصد والتقييم وذلك من أجل (أ) تحديد مدى التقدم في تنفيذ النشاطات في ضوء الأرقام المستهدفة المقررة وجدولها الزمني، واقتراح التدابير التصحيحية الملائمة، (ب) التتحقق من المعلومات المتوافرة عن حجم مختلف أشكال سوء التغذية ومدى شدتها وأماكنها، (ج) تحديد تأثيرات نشاطات المشروع على الحالة التغذوية، وربط هذه التغيرات بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسلوكية الأخرى، (د) توفير أساس للتقييم المستمر لفعالية المشروع على مستوى المخالفات والمناطق والصعيد القطري وأ/أو اتاحة الفرصة لاجراء استعراض متواصل لخطط التنفيذ.

- 56 – وستوكل مسؤولية الرصد الى موظف رصد وتقدير تابع لمكتب وكالة التنفيذ في داكار. وسيجري الاستعانة بخبرير احصائي للعمل مع هذا الموظف لمدة شهرين تقريبا في العام (للمساعدة في تصميم النظام وتحليل البيانات وتفسيرها) فضلا عن مبرمج كمبيوترى (لمدة شهر واحد في العام) وكاتب بيانات غير متفرغ. وسيقوم هذا الموظف بإجراء مراجعات ميدانية ومسوحات رصد خاصة، حسب الحاجة، لاستكمال هذا التدفق الروتيني للمعلومات واجراء تقييم لمدى جودتها.



57 – ومن المتوقع تقديم تقارير شهرية وربع سنوية وسنوية عن سير العمل. غير أن وثيرة التقارير سوف تتوقف على طبيعة المؤشر وأهميته. وسيجري تصميم استمرارات اعداد التقارير والمؤشرات خلال الحلقة الدراسية العملة الخاصة بالرصد والتقييم التي ستعقد قبيل بدء المشروع.

58 – وسيجري اشراك السكان المنتفعين في هذا النظام لضمان قابلية للاستدامة. وسيتم ذلك من خلال (أ) اجراء عمليات تقييم سنوية من جانب المنتفعين، وستراعى نتائج هذه العمليات لدى استعراض مختلف عناصر المشروع، (ب) نظام للرصد يقوم من خلاله المشرفون بزيارة المنتفعين فضلاً عن الأسر غير المنتفعه لتحديد المشكلات المحتملة وتقديم الاقتراحات.

59 – وسيستند التقييم المستمر الى نوعين من الدراسات السنوية:

(أ) دراسة أساسية لفئات مختلفة من الأسر في المناطق المستهدفة من أجل تقييم التغيرات في الحالة التغذوية والأمن الغذائي. وسيجري مقارنة هذه البيانات، ببيانات يجري تجميعها من موقع المشاهدة التي تحددها اليونيسيف في المناطق غير المستهدفة التي تسودها أحوال اجتماعية واقتصادية مماثلة،

(ب) عملية تقييم يجريها المنتفعون للحصول، من السكان المستهدفين على معلومات عن الطريقة التي يعاونهم بها البرنامج في حل مشكلاتهم ولتحديد الطرق الكفيلة بالنهوض بالبرنامج.

60 – وسيقوم قسم الأغذية والتغذية في وزارة الصحة بعملية مراقبة جودة دراسات التقييم، وسيشارك في تحليل البيانات وتفسيرها. وسيحتفظ هذا القسم بمجموعة من بيانات التقييم.

التدريب

61 – يشمل عنصر التدريب (أ) حزمة من خدمات التدريب أثناء العمل تتصل بتنظيم العمل وادارته، وتوفير التدريب الفنى والتغذوى لصغار المعهددين الذين سيمنحون عقوداً لأداء الخدمات التغذوية، (ب) برنامج تدريبي للخدمات الاشرافية تنفذه المنظمات غير الحكومية المتعاقدة، (ج) توفير التدريب على طرق تحضير وتجهيز برنامج المعلومات والتعليم والاتصالات، بما في ذلك وضع الاستراتيجية والمواد واستخدام المواد وتقنيات الاتصال مع الأشخاص، للخبراء الاستشاريين المحليين الذين سيوفرون التدريب على برنامج المعلومات والتعليم والاتصالات لصغار المعهددين والمنظمات غير الحكومية المحلية، والمشاركين في التعبئة الاجتماعية. وسيجري تدريب أولئك الذين سينفذون برنامجي التعبئة الاجتماعية، والمعلومات والتعليم والاتصالات على استخدام غوذج "تدريب المدرسين". وسيطبق برنامج التدريب نفس الطرق التي تستخدماها وكالة التنفيذ (أى التعاقد على التدريب من الخارج). وقد وضعت بالفعل نماذج التدريب من المواد المتوافرة وجرى تكييفها.

62 – يجري في الوقت الحاضر تقسم التدريب لنحو 120 من صغار المعهددين وموظفيهم فضلاً عن عدد من المشرفين (المنظمات غير الحكومية). وسيجري تدريب الأطباء الشبان على أداء التدريب وبعض المهام الاشرافية الخاصة في برنامج التغذية.

إمكانية تنفيذ المشروع

63 – رأت بعثة التقرير التي أوفدت في يناير/كانون الثاني 1995 (مشاركة جميع أطراف التنفيذ) أن المشروع ممكن من الناحية الفنية استناداً إلى العناصر التالية:

(أ) يتصل المشروع اتصالاً مباشراً بالسياسة القومية التي تتبعها الحكومة بشأن توسيع نطاق اشتراك أشد الفئات فقراً في برامج التغذية والصحة الأساسية،

(ب) يعتبر المشروع جزءاً من خطة أشمل (مشاركة البنك الدولي والمانيا من خلال KfW)،

(ج) يتسم إنتاج الأغذية المخلوطة بالبساطة، ويمكن تنفيذه بواسطة الصناعات المحلية أو مجموعات الحرفيين الصغيرة،



(د) تم ضمان التمويل للبرنامج بأكمله،

(ه) أثبتت وكالة التنفيذ، وهي وكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية، قدرتها على ادارة هذا النوع من المشروعات،

(و) ستشارك اليونيسيف في صقل برنامج المعلومات والتعليم والاتصالات وقدمت المشورة بهذا البرنامج وغير ذلك من المسائل ذات الصلة وذلك خلال مرحلة اعداد المشروع،

(ز) نفذت بنجاح مرحلة تجريبية، وأدرجت الدروس المستفادة في التصميم الحالى للتنفيذ.

64 - تتفق صيغة الأغذية المخلوطة مع المعايير الدولية المعترف بها بشأن الأغذية التكميلية، ووافق عليها خبراء التغذية في المشروع باعتبارها مناسبة لتحقيق أهداف المشروع. وتتسم طريقة الانتاج بالبساطة والانخفاض التكاليف، ويمكن أن تنفذها المصانع السنغالية للمعدات المتاحة، بالنسبة للجانب الأكبر منها، وباستخدام المعايير المعتمدة لإجراءات السلامة والنظافة العامة. وتتوافر المكونات، باستثناء الفيتامينات والمعادن والسكر، محلياً، وينبغي توافقها بكميات تكفى لتلبية احتياجات المشروع دون احداث أي اضطراب في الأمن الغذائي الوطني. ويحظى المنتج الذى جرى اختباره، بقبول جيد لدى المستهلكين. وجرى بحث جميع المشكلات المحتملة المتعلقة بالإمداد بالمكونات والتصنيع وصيغة المستحضر وغير ذلك ووضعت لها خطط طوارئ حل هذه المشكلات لدى حدوثها.

المخاطر

65 - سينفذ هذا المشروع، الذى يعتبر جزءاً من برنامج كامل للتغذية، فى المناطق الحضرية ذات الدخل المنخفض فى السنغال، وبين أشد الفئات فقراً التي يعاني معظمها من الأمية. ولذا لن يكون من السهل تنفيذ وتقديم أربعة مخاطر نوعية. **الخطر الأول** يتعلق بانتاج الأغذية التكميلية نظراً لأن المؤسسات التي اختارها برنامج الأغذية العالمي (وهي AGRIFA لتقديم الإمدادات من الحمص والفول السوداني الحمص و Moulins SENTENAC لتجهيز الدخن وخلطه، و SATREC للتعبئة) تتمتع بوضع يكاد يكون احتكارياً. **والخطر الثاني** يرتبط بالتنسيق القوى اللازم فيما بين الكثير من المعنين المرتبطين بتنفيذ المشروع، وهو ما يمكن أن يشكل مشكلة لوجستية قد تقوض الجهد الذى تبذلها وكالة التنفيذ لتحقيق أهداف المشروع بصورة تسمى بالكفاءة والفعالية. **والخطر الثالث** يتمثل فى أن التنفيذ قد يتآخر نتيجة لحوانب القصور فى تعبئة المجتمع المحلي وتنظيمه وتدريبه. **والخطر الرابع** هو ترتيبات التنسيق الازمة فيما بين التغذية والصحة وبين وكالة التنفيذ ووزارة الصحة، وهى الترتيبات التي قد تجتىء أقل من التوقعات.

66 - وبغية التقليل من هذا المخاطر، سيسعى برنامج الأغذية العالمي، خلال السنة الأولى من التنفيذ، إلى تحديد مصادر بديلة لانتاج الأغذية التكميلية وذلك من خلال المناقصات التنافسية المحلية. وسينفذ المشروع على أساس دليل مفصل للإجراءات ووفقاً لجدول محكم لتسلیم الاشراف ومن ثم ضمان الاهتمام بوسائل الجودة من جانب جميع أجهزة التنفيذ. وعلاوة على ذلك، سيisser التنفيذ وفق أسلوب مخطط. فابتداء من المرحلة التجريبية، لن يتسع نطاق البرنامج ليحقق التغطية الكاملة إلا بعد اختبار جميع تفاصيل البرنامج التنظيمية والإدارية والفنية بصورة كافية وتعديلها لتوافق مع ظروف الطاقة الاستيعابية في الميدان. وتشكل الهيئة القومية لمكافحة سوء التغذية أقوى عنصر من العناصر الداعمة لجهود تعبئة المجتمع المحلي التي تبذلها الوكالة التنفيذية. ومن المسلم به أن التدريب، والتدريب أثناء الخدمة للأعداد الكبيرة من المعهديةين من القطاع الخاص والمتخصصين يعتبران من العناصر الرئيسية للنجاح، وسوف ينفذان بطريقة صارمة. وعلاوة على ذلك، سيحرى ضمان التنسيق المحسن مع النظام الصحى من خلال تحديد الترتيبات التعاقدية فيما بين الوكالة المنفذة ووزارة الصحة تحديداً واضحاً. وأخيراً ثبت أن قدرات ادارة العقود لدى الوكالة المنفذة تستطيع بدعم من نظام معلومات الادارة القوى فيها، أن تضمن احتواء التكاليف وضمان القابلية للاستدامة.

تنبيط الانتاج والإخلال بالمعاملات التجارية والإعتماد على المعونة

67 - يعتمد برنامج الأغذية العالمي أن يستورد، خلال سنوات المشروع الأربع، 17 طن من القمح (أو 500 طن من الأرز) وسيحرى تحويلها إلى نقود لتمويل عملية شراء المنتج المخلوط الذى جرى انتاجه محلياً. ويجري تلبية الطلب



على القمح ككلية من الواردات. ويمثل متوسط ما يقدمه البرنامج سنوياً من القمح ما لا يتجاوز 2 في المائة من متوسط الواردات السنوية خلال الفترة 1989-1994. ولذا فإن من المستبعد حدوث أي احتلال بالمعاملات التجارية. وإذا جرى اختيار الأرز بدلاً من القمح للتحويل إلى نقود، فإن الكميات التي سيجري استيرادها سنوياً بمقتضى المشروع ستكون صغيرة بالمقارنة بمتوسط الانتاج السابق والواردات من الأرز مما يستبعد منه حدوث أي احتلالات بالمعاملات التجارية أو تشويط للإنتاج. الواقع أن متوسط الواردات السنوية من الأرز بمقتضى المشروع يمثل ما لا يتجاوز 2 في المائة من المتوسط السنوي للإنتاج المحلي و 0.5 في المائة من المتوسط السنوي للواردات خلال الفترة 1989-1994.

— ويستهدف المشروع فئات نوعية للغاية من السكان: الحوامل والمرضعات والأطفال الصغار. وسوف تقدم الأغذية لفترة قصيرة محددة ومن ثم لا يتوقع حدوث أي اعتماد على المعونة الغذائية.





تكاليف المشروع

— 69 — فيما يلى تفاصيل تكاليف المشروع:

تكاليف المشروع التفصيلية		
القيمة (بالدولارات)	الكمية (با طنان)	التكاليف التي يتحملها البرنامج
2 537 500	17 500	أ(أ) تكاليف الأغذية الأغذية المخصصة للتوزيع (1)
222 950	637	- القمح (للحويل الى نقود) - السكر
2 760 450	18 137	المجموع الفرعى
(ب) التكاليف النقدية		
1 206 778		تكاليف النقل الخارجى والتأمين والاشراف
382 200		إعانة النقل الداخلى والتخزين والمناولة المقدمة من البرنامج بشأن
الأغذية المخلوطة (60 دولارا للطن)		
4 349 428		مجموع التكاليف التي يتحملها البرنامج
التكاليف التي تتحملها الحكومة		
1 600 000		- تكاليف الموظفين الإداريين والفنين والتكاليف المتكررة (الوكالة المنفذة)
1 600 000		مجموع التكاليف التي تتحملها الحكومة
مصادر التمويل الأخرى		
18 200 000		البنك الدولى
3 000 000		ألمانيا
27 149 428		مجموع تكاليف المشروع (البرنامج والحكومة والجهات المترتبة الأخرى)
التكاليف التي يتحملها البرنامج كنسبة مئوية من مجموع تكاليف المشروع: 16 في المائة.		
لمزيد من التفاصيل أنظر الملحق الثاني		

(1) هذه سلة أغذية افتراضية تستخدمن لأغراض وضع الميزانية والموافقة على المشروع. أما التركيبة الدقيقة للسلع المقدمة للمشروع وكمياتها الفعلية فanca تتباهى، كما هو الحال في جميع المشروعات المعونة من البرنامج، بمرور الوقت اعتماداً على مدى توافر السلع لدى البرنامج وفي السوق المحلية في البلدان المستفيدة.

التنسيق والمشاورات

— 70 — أجرى، خلال اعداد المشروع، عدد من الدراسات بتمويل من البنك الدولي وذلك من أجل زيادة تفهم ظاهرى الفقر وسوء التغذية في السنغال وضمان التوسع في مشاوراة المعينين ومشاركتهم. وقد استكملت هذه الدراسات التي تشمل:



(أ) عملية تقدير قام بها المنتفعون للأسر الحضرية الفقيرة وذلك للدراسة التغيرات في سلوك الأسر ولا سيما العادات الغذائية سعياً إلى تقدير الحالة التغذوية، والحصول على وجهات نظر الأسر إزاء برنامج التغذية التكميلية،

(ب) دراسة لتحديد الأهداف ترمي إلى تحديد الأحياء الفقيرة في العاصم الإقليمية وغيرها من المراكز الحضرية الرئيسية فضلاً عن السكان هدف المشروع في هذه المناطق،

(ج) دراسة للعادات الغذائية لدى السكان هدف المشروع في المناطق الحضرية لتحديد أساليب الرضاعة الطبيعية وأغذية الطعام، والعادات الغذائية للنساء من أجل المساعدة في تحديد المكونات المناسبة للأغذية التكميلية ولا سيما لأغراض الطعام، والارشادات الفعالة بشأن التوعية التغذوية،

(د) دراسة عن التعبئة الاجتماعية لتحديد أنجح الوسائل لتشجيع المجتمعات المحلية على المشاركة ومن ثم الملكية المجتمعية، والتغيرات في السلوك التغذوي التقليدي فيما يتعلق بالرضاعة الطبيعية والطعام، ولتوفير التوعية التغذوية للسكان المستهدفين، ومقدمي البرنامج التغذوي وموظفي الصحة،

(هـ) تعداد للفئات المجتمعية بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والروابط النسائية التي تعمل حالياً في ميدان التغذية لتحديد قدراتها على تنفيذ برنامج التغذية وأو الاشراف عليه،

(و) دراسة عن الخدمات والمرافق الصحية والتغذوية القائمة في المناطق هدف المشروع.

وعلاوة على ذلك، مول برنامج الأغذية العالمي دراسة عن "الإنتاج المحلي للأغذية المخلوطة في السنغال لاستخدامها في مشروع تغذية المجتمع المحلي" (وذلك لتحديد مكونات الأغذية التكميلية. وقد قام برنامج الأغذية العالمي والوكالة المنفذة و KfW والبنك الدولي باستعراض توصيات هذه الدراسة في يونيو/تموز 1994، وأجريت بعد هذا الاستعراض دراسة تكميلية (هي دراسة تتعلق بانتاج الأغذية التكميلية لاستخدامها في مشروع تغذية المجتمع المحلي في السنغال) (في أغسطس/آب 1994 بواسطة خبير استشاري محلى تحت اشراف كل من برنامج الأغذية العالمي والوكالة المنفذة. وقد دفعت هاتان الدراسات إلى القيام بالنشاطات التالية: (أ) عملية تجريبية لانتاج الأغذية التكميلية، (ب) اختبار لدى قبول هذه الأغذية التكميلية من جانب عينة من المستفيدين المستهدفين، (ج) اختيار الأحياء المستهدفة، (د) اجراء تعداد وفحص تغذوي للسكان في المناطق المستهدفة، (هـ) حلقة دراسية للمعنيين بالمشروع عن المعلومات والتعليم والاتصالات واستراتيجية التعبئة الاجتماعية. كما أسمحت هاتان الدراسات في اعداد المرحلة التجريبية التي نفذت في ثلاثة أحياء من أجل اختبار مناهج المشروع واجراءاته وتعديلها، اذا اقتضى الأمر، لتطبيقها على مستوى التنفيذ الفعلى للمشروع.

71 - وفيما يتعلق بالجانب المؤسسي، أنشئت هيئة قومية لمكافحة سوء التغذية تابعة لرئيسة الجمهورية في يونيو/حزيران 1994 لضمان توافر شبكة الأمان الاجتماعية للأسر الفقيرة الحضرية. وتتألف هذه الهيئة، التي يرأسها رئيس جمهورية السنغال، من ممثلين عن مكتب رئيس الوزراء، وزارات الاقتصاد والمالية والخطبة، والصحة والعمل الاجتماعي، وشؤون المرأة والطفل والأسرة، ووكالة تنفيذ أعمال المصلحة العامة لمكافحة البطالة الجزئية والمنظمات غير الحكومية. وتضطلع الهيئة بدور قوى في دعم الجهود التي تبذلها هذه الوكالة الأخيرة في مجال تعبئة المجتمع المحلي وضمان التنسيق فيما بين الوزارات المشاركة في تنفيذ المشروع. كما حرى تشكيل لجنة فنية برئاسة وزارة الصحة والعمل الاجتماعي وعضوية وزارات شؤون المرأة والطفل والأسرة، والاقتصاد والمالية والخطبة، والوكالة المنفذة وذلك للمساعدة في تصميم المشروع. وقد حل مكان هذه اللجنة لجنة استشارية تضم ممثلين عن اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية والوكالة الألمانية للتعاون التقني، والمعهد الفرنسي للبحوث العلمية من أجل التنمية الاجتماعية، وقسم الأغذية والتغذية في وزارة الزراعة، وقسم التوعية الصحية في وزارة الصحة، والبيئة والتنمية في أفريقيا لاتاحة الفرصة لتبادل وجهات النظر بشأن عدد من القضايا التغذوية والمؤسسية ولضمان اتباع أفضل الأساليب المتاحة.

72 - وقدمت اليونيسيف المشورة طوال فترة اعداد المشروع. وأسمحت اسهاماً كبيرة، باعتبارها عضواً في اللجنة الاستشارية، ضمن جملة أمور، في تحديد عنصر المعلومات والتعليم والاتصالات وذلك من خلال: (أ) تقديم المواد التربوية وخاصة بشأن الرضاعة الطبيعية والاسهال والأيميا وازالة الديدان، (ب) تزويد قسم الأغذية والتغذية في وزارة الزراعة بالمنشورات ذات الصلة، (ج) عقد ندوة دراسية/حلقة دراسية عملية (سبتمبر/أيلول 1994) لاستعراض وتطوير غاذج التغذية/المعلومات والتعليم والاتصالات والوسائل الاعلامية (للقطاعات السمعية والبصرية، والملصقات والخرائط المرئية وأجهزة الاعلام الأساسية) المستخدمة في السنغال. وقد اشتهرت الوكالة المنفذة في الندوة الدراسية التي عقدت في سبتمبر/أيلول التي حضرها الشركاء الرئيسيون وهم قسم الأغذية والتغذية في وزارة الزراعة وقسم التوعية الصحية في وزارة الصحة، وعدد مختار من المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصحة التابعة للبيئة والتنمية في العالم الثالث. وعلاوة على ذلك، عقدت الوكالة المنفذة



ندوة دراسية أخرى مع هؤلاء الشركاء الرئيسيين واليونيسيف في ديسمبر/كانون الأول 1994. وانتهى العمل في هذه الندوة من إعداد استراتيجية المعلومات والتعليم والاتصالات والتخطيط السنوي لنشاطات المعلومات والتعليم والاتصالات الخاصة بالمشروع.

تاریخ موافقة المدیرة التنفيذیة علی المشروع

. 73 – وافقت المدیرة التنفيذیة علی المشروع في 28/8/1995.



الملحق الأول

المتلقعون والمرافق بحسب السنة						المتلقعون
المجموع	السنة الرابعة	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة ١ ولـ		
الأغذية التكميلية والخدمات (اسبوعيا)						
230 000	73 000	67 000	59 000	31 000		الأطفال
120 000	37 000	33 000	31 000	19 000	المرضعات والحوامـل لأول	مرة
350 000	110 000	100 000	90 000	50 000		المجموع الفرعى
278 000	80 000	73 0000	75 000	50 000		المتلقعون الجدد
72 000	30 000	27 000	15 000			المتلقعون من المراكز السابقة
						الخدمات الشهرية فقط
59 500	18 700	17 000	15 300	8 500		الأطفال
59 500	18 700	17 000	15 300	8 500		الأمهات
469 000	147 400	134 000	120 600	67 000		مجموع المتلقعين
397	114	104	107	72		عدد المراكز الجديدة
	283	179	72			عدد المراكز القديمة
397	283	179	72			مجموع عدد المراكز
						المفتوحة



الملحق الثاني

خطة التمويل بحسب فئة الإنفاق (ملايين الدولارات)										
		المجموع		الحكومة		ألمانيا		البرنامـج		الاتحاد الدولي للتنمية
	المئوية	المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	دولار	دولار	دولار
10,0	2,8			10,0	2,8					برنامج المياه
51,0	13,8	6,0	1,6			16,0	4,3	29,0	7,9	خدمات التغذية
6,0	1,5							6,0	1,5	التدريب
4,0	1,0				1,0	0,2			3,0	0,8
16,0	4,5							17,0	4,5	رسوم ادارة الوكالة المنفذة
2,0	0,5								2,0	0,5
11,0	3,0								11,0	3,0
100,0	27,1	6,0	1,6	11,0	3,0	16,0	4,3	68,0	18,2	مجموع الإنفاق

المصدر: بعثة التقدير ينابير/كانون الثاني - فبراير/شباط 1995.

